

قال: كان عروة رجلا ملاءته المروءة. وفكرة العدالة الاجتماعية، لو فسقه هذا التعبير، وما أحسبه إلا فاقه لو طرق أذنه، فكان يجمع العصاليك والضعفاء والمستضعفين، وما يزال يعني بالمرضى حتى يصح أو يستريح الراحة الكبرى. على أنه لم يؤثر عنه أنه قتل مريضاً ميئوساً من شفائه.

قلت: إذن لو كان عضواً في جمعية تشريعية، ووضعت هذه المسألة: أيجوز قتل صاحب المرض العضال فلا يطعاقب قاتله، أم لا يجوز لكائن من كان أن يضع حداً لحياة إنسانية ولو حياته، ويعاقب حتى من شرع في الانتحار؟ لكان من أصحاب الرأي الثاني.

قال: لست أدري وإن كنت أعتقد أن الكليات لا تطرد أطراداً كلياً مع الجزئيات، فقد تضع القاعدة العامة أو الحكم العام، ثم لا تلبث أن تجد جزئية لا تستقيم على القاعدة العامة، ومن أجل هذا أراني متحيزاً لفكرة "القاضي الشارع" وما استطاع قانون حديث أو قديم مهما تنبأ واستقصي وأجمل وفصل أن يطرح هذه الفكرة.

قلت: إنها فكرة شرعية إسلامية قرآنية أستطيع أن أبسطها...

قال: هي في غنى عن أن تبسطها أو تقبضها، فقف عند حدك أو حد اللوصية والصعلكة، وعروة بن الورد الذي كان يلم شعث الفقراء ويقول عليهم، ويغير بهم على الأغنياء... ليغتصبوا حقهم من لدنهم. لم يكن حينذاك إسلام ولا سلام بل كانت العرب تطبق حكم: "الحق للأقوى" و مقولة زهير:

و من لم يزد عن حوضه بسلاحه * * * يهدم ومن لا يظلم الناس يظلم

قلت: مفهوم كلامكم أن الصعاليك كانوا رواد إصلاح في زمن عم فيه الفساد وطم، واستشرى في البلاد وعم". إنها

اشتراكية اتجه إليها عروة الصعاليك بمحض الغريزة، فما أظنه كان قد ألتقي في عالم الارواح "بكارل ماركس" ومن إليه ممن فكروا في النظم الاجتماعية والاقتصادية وإنتاج الثروة وتوزيعها.

قال: أعود فأقول أن من أعظم البلاء الفكري أن يعمم الخاص، وأن يحاول